

المقارنة بين التسعير في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي

Oleh:

Abdul Halim

Institut Agama Islam Al-Qodiri Jember

abdulhalimpacesilo@gmail.com

الملخص

الإسلام دين شامل يشمل قد تم تخفيض كما السماوات وتحديد الاحتياجات الدينية لجميع الناس الذين يعيشون والاحتياجات الروحية والمادية. الإسلام كما وضع على كيفية إنتاج السلع ، وإيجاد فرص العمل ، من المفيد أن يكون هذا البند لتلبية احتياجات الإنسانية دون حصول أي ضرر ، وذلك أن ما تم في المكتسبة المشروعة وتحقيق العدالة لغيرهم من البشر. والقواعد التي تم تحديدها لجعل الحقيقة هي دائما منتصرا على الباطل. والتجارة هي واحدة من الأنشطة الاقتصادية التي هي في الأساس أنشطة رزقي وتبادل الممتلكات التي ملزم بين البائع والمشتري. في وجود اثنين من التداول والتسعير المستخدمة على أساس سعر أعلى تراض بينهما و منع الظلم هي الاقتصادية الإسلامية و والاقتصاد التقليدي يقوم على آلية السوق.

فبناء على ذلك أراد الباحث في هذا البحث البسيط أن يرمي هدفه إلى كشف عن نظرية التسعير عند الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي ثم المقارنة بينهما. هذا البحث من نوع الدراسة المكتبية بمنهج دراسة البحث المعياري، وللوصول إلى البحث العميق والهدف المرسوم استخدم الباحث منهج المشاهدة والملاحظة كأول منهج لتعريف الحقائق من المصادر الرئيسية والثانوية. ولأجل جمع الحقائق استخدم الباحث منهج الوثائق حتى تكون الحقائق المحتاجة في البحث كافية. وبعد أن تكون الحقائق مجموعة بدأ الباحث التحليل باستخدام المنهج الاستقرائي للحصول على مبادئ التسعير ثم البحث بعدها بطريقة الاستدلالي لأخذ الاستنباط. وليكون التحليل أدق استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي المقارن لمقارنة مبادئ التسعير في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي. من هذا البحث البسيط وجد الباحث وجه التساوي أنهما رأيان أن لا يأخذ التسعير بالإجبار وأن يكون عن تراض بينهما. ووجه الاختلاف بينهما أن هدف التسعير في الاقتصاد التقليدي هو وجود المنافع أو فيه القيمة المادية للرفاهية في الدنيا والآخرة مع مراعاة الحلال في نيل السلعة، لأن حلال السلعة يؤدي إلى السلامة في الدنيا والآخرة.

ويرجو الباحث من هذا البحث المتواضع أن يكون في المستقبل من يهوي إلى البحث في دعوة هذا البحث من جوانبها الأخرى ولعل بهذا تنكشف الأمور ويتضح الغموض، فقد بذل الباحث جهده على الخدمة الإسلام والمسلمين.

ABSTRAK
KONSEP PENETAPAN HARGA
DALAM EKONOMI ISLAM DAN EKONOMI KONVENSIONAL

Islam adalah agama yang menyeluruh yang telah diturunkan sebagai penutup agama langit dan mengatur semua kebutuhan hidup umatnya dari kebutuhan batiniah maupun duniawiah. Islam juga telah mengatur bagaimana cara menghasilkan barang, mencari pekerjaan, memiliki barang yang berguna untuk memenuhi kebutuhan manusiawinya dengan tidak menimbulkan kerusakan, sehingga apa-apa yang telah didapat menjadi halal dan membawa keadilan bagi manusia lainnya. Aturan yang telah ditetapkan tersebut menjadikan kebenaran selalu menang atas kebatilan. Perdagangan adalah salah satu kegiatan ekonomi yang pada intinya merupakan kegiatan mencari rizki dan pertukaran harta benda yang mengikat antara penjual dan pembeli. Dalam perdagangan terdapat dua penetapan harga yang digunakan yaitu penetapan harga yang berdasarkan ekonomi Islam atas keridhoan dan melarang berbuat dzolim serta berdasarkan ekonomi konvensional yang mengedepankan mekanisme pasar.

Berdasarkan pemikiran diatas maka pembahas ingin mencoba untuk mengungkapkan perbedaan dan persamaan antara konsep penetapan harga Islami dan konvensional, dan pembahas menitikberatkan pembahasannya pada konsep penetapan harga dalam ekonomi Islam dan ekonomi konvensional dan perbandingan keduanya.

Dalam penelitian ini penulis menggunakan jenis penelitian pustaka dengan metodologi pendekatan normatif. Agar pembahasan lebih mendalam dan mencapai tujuan, penulis berusaha mengumpulkan data-data, baik primer maupun sekunder dengan menggunakan metode observasi sebagai langkah awal untuk memasuki, melihat dan mendapatkan data-data yang lain. Kemudian untuk mengumpulkan data selanjutnya penulis menggunakan metode dokumentasi. Setelah data terkumpul kemudian dianalisa menggunakan cara berfikir deduktif guna menjabarkan konsep penetapan harga dalam ekonomi Islam dan konvensional, dan dengan cara berfikir induktif untuk mendapatkan kesimpulan. Agar analisa yang disimpulkan lebih mendalam, pembahas melanjutkan analisisnya dengan menggunakan metode analisis deskriptif komparatif untuk membandingkan antara prinsip penetapan harga pada sistem ekonomi Islam dan sistem ekonomi konvensional.

Dengan kajian yang sederhana ini, pembahas menemukan adanya kesamaan dan perbedaan antara penetapan harga Islami dan penetapan harga konvensional, kesamaan tersebut terdapat pada penentuan harga yang mana antara penjual dan pembeli tidak atas dasar paksaan melainkan sama-sama ridho diantara keduanya. Adapun perbedaannya terdapat pada tujuan dasar dilaksanakan penetapan harga tersebut, secara konvensional tujuan dari penetapan harga adalah tercapainya kesejahteraan yang hanya bersifat mencari keuntungan materi duniawi saja, sedangkan ekonomi Islam memandang bahwa tujuan penetapan harga tersebut selain untuk kesejahteraan ketika didunia saja tetapi diharapkan bisa terus dirasakan ketika sudah hidup di akhirat kelak, dengan menekankan pada kehalalan benda yang didapat, karena itu merupakan kunci dari kesejahteraan hidup di dunia dan akhirat.

Akhirnya dari kajian yang masih sederhana ini penulis berharap akan ada peneliti selanjutnya yang akan membahas suatu konsep penetapan harga yang lebih sempurna, semoga dengan demikian akan menjadi jelas apa yang selama ini belum tampak jelas dan hal itu menjadi sumbangan yang berarti bagi Islam dan kaum muslimin.

Kata Kunci: Penetapan Harga, Ekonomi Islam dan Ekonomi Konvensional.

أ. المقدمة

الإسلام دين شامل يرغب في إنتاج طبيبات, وقد جاء الإسلام خاتما للديانات السماوية, ملبيا حاجات الروح و الجسد, موجها لغرائز الوجهة السليمة التي تعمر الكون, وتنظم الحياة, مشبعا لحاجات الروح. إن الدين الإسلامي هو الدين الحق الخالد الملائم للعقول في كل عصر وجيل و شعب وقد جاء به محمد صلى الله عليه و سلم ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ولمهدهم إلى الصراط العزيز الحميد^١. و إن تعاليم الإسلام من وحي الله و سنة رسوله يعلمنا الأمة لتسعى في نيل حياة سعيدة في الدنيا و الآخرة كما قال تعالى في القرآن الكريم (٢). احدى ها هي الأمر على بذل الجهد لتناول الحاجات الكافية لجميع الناس.

جاءت أحكام الشريعة الإسلامية الغراء بما يحقق الخير للبشرية ويقضي حاجات الإنسان في إطار ما أحله الله، وفي البعد عما حرمه. وإن من أهم الجوانب التي عالجتها الشريعة الغراء ما يتصل بمعاملات الناس. ولهذا فقد سما الفقه الإسلامي في هذا الجانب ، كما سما في غير ه، ليرتقي بالبشرية في جميع نواحيها. ومن هنا نهى الله عز وجل المؤمنين أن يأكلوا أموال بعضهم البعض بالباطل كالربا والخمر والغش والاحتكار ، وأباح سبحانه وتعالى لهم أكلها بطريق الحلال كالتجارة عن تراض.

وفي هذا يقول الله تعالى: ^٣. و من هنا شرع الإسلام التجارة ورغب فيها لما لها من آثار طيبة تعود على الفرد والمجتمع ، وأمر التاجر بأن يراقب الله عز وجل في بيعه وشرائه ه ، لأن التاجر ما هو إلا فرد من أفراد المجتمع وعضو من أعضائه ، وعليه أن يخلص في عمله لله عز وجل ، لأنه يؤدي خدمة جليلة للمجتمع الذي يعيش فيه عن طريق توفير السلع لمن يرغب فيها.

ولما كان تيسير السلع من الأمور الهامة لأبناء المجتمع ، فإن الواجب على التجار أن يعملوا على توفير السلع التي يحتاج الناس إليها بالسعر الذي يخفف عن الناس متاعهم ، ويحقق لهم مطالبهم من غير إضرار بهم أو إيقاع الظلم عليهم أو استغلال حاجتهم، لكي

^١ حسن منصور ، عبد الوهاب خير الدين، مصطفى عناني، الدين الإسلامي، الجزء الأول، (فونوروكو ؛ دار السلام للطباعة والنشر)، ص. ١

^٢ سورة البقرة : ٢٠١

^٣ سورة النشاء : ٢٩

نتمكن من بناء المجتمع على الحب والمودة والتعاون. رفع الإسلام العدل رفيعا عاليا مثل في التسعير⁴.

في مسألة التسعير، ظهر المبدأ السابق جليا. وفي حديثه عن أنس ابن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿ وعن أنس بن مالك قال: غلا السعر بالمدينة على عهد رسول الله فقال الناس: يا رسول الله! غلا السعر، فسعرلنا، فقال رسول الله إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله -تعالى-، وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ﴾ رواه الخمسة إلا النسائي، وصححه ابن حبان⁵. في الحديث السابق، وضح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسمح التدخل في مسألة السعر السوق. رأى ابن قيم الجوزية أن هذا الحال يصلح في حالة السوق (مفقة السوق) العادية، حينما يرتفع سعر البضاعة لكثرة الطلب وقلة تموين البضاعة. تبعا لحكم التموين والطلب، إذا قلت البضاعة وكثر الطلب، يرتفع السعر بالطبخ. في هذه الحالة، التسعير كما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق ظالم للتجار، وحكم فعل الظلم حرام⁶. السعر العادل يكون دليلا أساسيا في الصفقة الإسلامية. في المبدأ، يجب أن تنفذ صفقة التجارة بالسعر العادل لكونها دليلا على عهد الشريعة الإسلامية للعدل الشامل. على العموم، السعر العادل هو السعر الذي لايسبب الإستثمار أو الظلم حتى يخسر جهة واحدة ويربح جهة أخرى. يجب أن يدل السعر على المنفعة للمشتري والبائع بالعدل، يحرز البائع الربح العادي ويحرز المشتري المنفعة المساوية بالسعر الذي دفعه⁷.

العدالة في السعر يحتاج إلى تبادل المنافع بالارتباط. وإنما يضمن هذا إذا كان جميع السعر مؤسسا على إرادة التي اتفق عليها جميع المتعاقدين. وهذا بمعنى يلزم على الإرادة أن تكون مؤسسه على المعرفة اللائقة عن الأشياء المتعلقة بالسعر، لا يجوز الإجبار والخداع و أخذ الأرباح من حالة القلق و جهل المتعاقدين عنه وما أشبه ذلك. عندما امتثل المتعاقدان هذا النظام فأصبح سعر السوق عادلا و آمينا ولا تزويد يرقيه. في

4. M.B Hendri Anto, *Pengantar Ekonomika Mikro Islam*, (Yogyakarta; Ekonisia, 2003), p. 285.

5. الحافظ بن حجرالعسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، (سماراع: مكتبة ومطبعة طه فوتر، ٨٥٢ هـ)، ص. ١٧٢

6. Nasrun Haroen, *Fiqh Mu'amalah*, (Jakarta; Gaya Media Pratama, 2007), p. 17.

7. A. A. Islahi, *Konsep Ekonomi Ibnu Taimiyah*, (Surabaya; PT. Bina Ilmu, 1997), p. 102.

الحالة العادية لا يجوز التدخل في السوق و السعر و الربح و الأجرة و غيرها, بل يدعه مقررا بقوة المساومة و الطلب, و يحتاج الى التدخل إذا خالفا أمرا من الشروط السابقة. و إذا عجز صاحب السلطة عن التدخل فينبغي أن يستصح الى العلماء الاقتصاد لتسعير اللاتق المساوى بثمان البضائع و الفضول بنظر إلى الأحوال المؤتمنة^٨.

يمكن أن يؤدي خطأ في التسعير لمختلف عواقب بعيدة المدى والآثار المترتبة عليها. إجراءات التسعير التي تنتهك الأخلاق يمكن أن تؤدي لا يحب رجال الأعمال من جانب المشتري ، يمكن للمشتري حتى جعل رد فعل يمكن ان اسقاط اسم جيدة من العناصر الفاعلة التجارية. وإذا كان سعر للسلطة وليس على الشركات ولكن في سياسة الحكومة ، ثم يكون غير مرغوب فيه تسعير من قبل المشتري (المجتمعات) يمكن أن يسبب رد فعل الرفض من قبل العديد. ويمكن التعبير عن الرفض رد فعل في مجموعة متنوعة من الإجراءات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الفوضى أو أعمال العنف التي تنتهك قواعد أو قوانين.

وكل الأمور السابقة التي تدعو الباحث على كتابة هذا الباحث, لتحقيق معرفة عنها خصوصا في تطبيق التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي".

ب. تحديد المسألة

لئلا يتسع هذا البحث حدد الباحث بحثه كما يلي :

١. ما نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي ؟
٢. ما وجه التساوى و الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي في التسعير؟

ج. أهداف البحث

الأهداف التي أراد الباحث الوصول إليها في بحثه هي :

١. الكشف عن نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي.
٢. الكشف عن وجه التساوى و الاختلاف بين التسعير الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي.

^٨. نفس المرجع , ص. ٥

د. أهمية البحث

- يرجو الباحث بعد إتمام كتابة هذا البحث منافع كثيرة للباحث و للقارئ، و
يقسمها إلى قسمين :
١. الأهمية النظرية :
أ. زيادة معلومات الباحث والقارئ عن التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد
التقليدي .
 - ب. معطيات فكرية للباحث و القارئ عن التسعير خاصة في الاقتصاد الإسلامي و
الاقتصاد التقليدي.
 - ت. وسيلة لإنماء و إظهار قيم الإسلام التي ظهرت من المصدرين الأصليين من القرآن
و السنة.
 ٢. الأهمية العملية :
أ. زيادة معرفة على أفق العلمي في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي
ب. ليعلم المسلمون التسعير الصحيح عند الشريعة الإسلامي.
ج. ليكون سهما فكريا في خزانة العلوم الإسلامية.

هـ. الإطار النظري للبحث

استخدم الباحث منهج دراسة بحثه بمنهج دراسة البحث المعياري (Normative Approach) وهو استعمل أساس و المنهج فيه و من العام إلى تحليل بالتطبيق التسعير في الاقتصاد الإسلامي و التقليدي. و يخطو الباحث إلى التحليل و الموازنة بينهما لأن الباحث يلازم الدراسة المقارنة. وتكون ذلك بجمع البيانات والحقائق في الاقتصاد الإسلامي و التقليدي لمتابعة الحياة الاجتماعية⁹.

واعلم أن التسعير هو القيمة التي يشيخ البيع عليها في الأسواق وقول آخر أيضا بأنه إلزام بالعدل و منع عن الظلم^{١٠}. كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشئ و إما لكثير الخلق فهذا إلى الله. فالإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق. وأما من تعين عليه أن يبيع فكالذي كان النبي صلى الله عليه وسلم قدر له الثمن الذي يبيع به و يسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي

⁹. Abudinata, *Metodologi Studi Islam*, (Jakarta; PT Raja Grafindo Persada, 2008), p. 150.

¹⁰. www. Darelmashora.com – Drhuhush@hotmail.com

صلى الله عليه وسلم أنه قال : {من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم العبد قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه، وإلا فقد عتق منه ما عتق} رواه البخاري^{١١}، فهذا لما وجب عليه أن يملك شريكه عتق نصيبه الذي لم يعتقه ليكمل الحرية في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطط، ويعطي قسطه من القسمة، فإن حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف عند جماهير العلماء : كمالك وأبي حنيفة وأحمد، ولهذا قال هؤلاء : كل مالا يمكن قسمة فإنه يباع يقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك، ويجبر الممتنع على البيع وحكى بعض المالكية ذلك إجماعا، لأن حق الشريك في نصف القيمة كما دل عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن إعطاؤه ذلك إلا ببيع الجميع فإذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء من ملك مالكه بعوض المثل لحاجة الشريك إلى إعتاق ذلك النصيب، مثل حاجة المضطر إلى الطعام واللباس وغير ذلك.

وهذا الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير. وكذلك يجوز للشريك أن ينزع النصف المشفوع من يد المشتراه به، لزيادة، للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء وهذا إلزام له بأن يعطيه ذلك الثمن لا بزيادة، لأجل تحصيل مصلحة التكميل لوحد : فكيف بما هو أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما شاء. بل ليس له أن يطلب من الشريك زيادة على الثمن الذي حصل له به وهذا في الحقيقة من نوع التولية، فإن التولية : أن يعطيا المشتري السلعة لغير بمثل الثمن الذي اشتراها به وهذا أبلغ من البيع بثمن المثل، ومع هذا فلا يجبر المشتري على أن يبيعه لأجنبي غير الشريك إلا بما شاء، إذ لا حاجة بذاك إلى شرته كحاجة الشريك^{١٢}.

ومعنى الاقتصاد في اللغة : من القصد، والقصد : استقامة الطريق، والاقتصاد فيما له طرفان إفراط و تفريط، محمود على الإطلاق، والاقتصاد هو التوسط بين

^{١١} . لإمام زينالدين أحمد بن عبد اللطيف الزيد، مختصر صحيح البخاري، (جاكارتا: فستاك أمان، ٢٠٠٢ م)، ص .

^{١٢} . الشيخ علي جمعة، فتاوى لإمام بن تيمية في المعاملات و أحكام المال، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة المجلد الثاني)،

الاسراف و التقدير^{١٣}. واما المعنى الاصطلاحي للاقتصاد الإسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي و ينظمه وفقا لاصول الاسلام.^{١٤} و بمعناه في الاقتصاد التقليدي هو على أساس اتفاق العام او الحرية مثل العادة و الجارية.^{١٥}

ز. منهج البحث

للحصول إلى الأهداف البحث ينبغي على الباحث أن يلائم المناهج المطابقة بموضوع البحث, فاستخدم الباحث في بحثه المناهج الآتية:

١. نوع البحث

هذا البحث نوع من الدراسة المكتبية وهو جعل الكتاب مرجعا أساسيا في جمع البيانات ليصطبغ البحث أكثر بصيغة البحث الوثائقي (*Documentary research*)^{١٦}

٢. مصادر البيانات

ويراد بمصادر الحقائق في هذا البحث هو المصدر الذي يؤخذ منه البيانات ويرجع الباحث في بحثه إلى مصدرين :

أ. مصدر البيانات الأولية, الكتب المتعلقة بالتسعير في الاقتصاد الإسلامي والتقليدي.

ب. مصدر البيانات الثانوية هي الحقائق التي تدفع الباحث إلى كتابة بحثه, وتلك البيانات هي الكتب و الرسائل و المقالات و الجرائد أو المجالات المتعلقة ببحثه.^{١٧}

٣. منهج جمع البيانات

^{١٣}. الدكتور رفيق يونس المصري, أصول الاقتصاد الإسلامي, (دمشق, دار القلم, ١٩٩٩ م), ص : ١١

^{١٤}. محمد بن ابراهيم الخطيب, من مبادئ الاقتصاد الاسلامي, الطبعة الأولى, (الرياض : حقوق الطبعة المحفوظة للمؤلف,

١٤٠٩ هـ) ص : ١٢

^{١٥}. Muhammad Dahlan Ya'qub Bari, *Kamus Ilmiah Populer*, (Surabaya; Ariloka, 2001), p. 370.

^{١٦}. Suharsimi Arikunto, *Prosedur Penelitian*, (Jakarta; Rinika Cipta, 2002), p. 125.

^{١٧}. الدكتور سوهرسيني ار كنتو, المرجع السابق, ص : ٨٣

في جمع البيانات يستخدم الباحث منهج الوثائق المكتوبة (*Documentatif Method*) وهو جمع البيانات المدونة المتعلقة بالبحث من الوثائق و الكتب والرسالات و الجرائد أو المجلات بمطالعة المواد الموجودة و المقالة بعد جمعها التي تصدر عن المواد المكتبية¹⁸, يستخدم الباحث هذا المنهج لجمع البيانات عن نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الإقتصاد التقليدي.

٤. فن تحليل البيانات

الطريقة التي استخدمها الباحث لتحليل الحقائق المجموعة وهي :

أ. الطريقة الاستقرائية (*Inductive method*) وهي منهج الاستنباط و الاستنتاج حيث يبتدئ الباحث بجمع الحقائق الخاصة ثم الاستنتاج فيها و استنبط القاعدة العامة¹⁹. استخدم الباحث هذه الطريقة لمعرفة التسعير في الاقتصاد الإسلامي التقليدي

ب. الطريقة الاستدلالية (*Deductive method*) وهي التفكير الذي يبدأ من الحكم الكلي فيه الانتقال إلى الشواهد الجزئية من العام إلى الخاص²⁰. استخدم الباحث لبيان عن نظرية التسعير في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي

ت. منهج التحليل الوصفي المقارن (*Descriptive analysis comparative method*) هو المنهج علمي التي تكون علمية المسائل بجميع المعطيات ترتيبها وتزكيز الفكري في تحليلها المجموعة ثم بيانها ومناقشتها نموذجا للحصول إلى تحليلها الحقائق²¹. استخدم الباحث هذا المنهج لمعرفة الحقائق التسعير في الاقتصاد الإسلامي و التقليدي. ولكشف وجوه الاتفاق و الاختلاف بينهما.

الفصل الأول: نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي

أ. التعريف

¹⁸. الدكتور سوهرسيني ار كنتو, المرجع السابق, ص : ١٣٥

¹⁹. Saiful Azhari, *Metode Penelitian*, (Jakarta; Pustaka Pelajar, 2001), p. 40.

²⁰. Nana Sujana, *Tuntunan Penyusunan Karya Ilmiah*, (Jakarta; Sinar Baru Akginisindo, 1999), p. 5-8.

²¹. Suharsimi Arikunto, *Prosedur Penelitian*, (Jakarta; Rinika Cipta, Cetakan ke sebelas, 1998), p. 251.

على ضوء الفقه الإسلامي، أن تكلفة الجهود المستنفذ في ممارسة النشاط يجب أن تتم على أساس قيمتها الجارية وقت الاستخدام مادامت القوة الشرائية للنقود ليست ثابتة، أسوة بها هو متبع عند إعداد المراكز المالية بهدف ربط فريضة الزكاة الذي يكون على أساس القيمة السوقية و بذلك يتم التعبير عن قوائم نتائج المنشأ و المراكز المالية لها بوحدات نقد ذات قوة شرائية واحدة^{٢٢}. وقد حدد علماء المسلمين التسعير التي تكفي للعمل في عصور الاجتهاد الإسلامي و من الممكن استحداث التسعير جديدة في إطار الأحكام و المقاصد الشرعية لتوافق احتياجات كل عصر.

و التسعير لغويا هو تقدير السعر، أو هو الذي يقوم عليه الثمن^{٢٣}. و قول آخر على ذلك بأنه القيمة التي يشيخ البيع عليها في الأسواق و قول آخر أيضا بأنه إلزام بالعدل و منع عن الظلم^{٢٤}.

و أراد الباحث عن معنى التسعير هنا يطلق على معنى الخاص دون العام. ولما كان تيسير السلعة من الأمور الهامة لأبناء المجتمع، فإن الواجب على التجار أن يعملوا على توفير السلع التي يحتاج الناس الذي يخفف عن الناس متاعهم، و يحقق لهم مطالبهم من غير إضرار بهم أو إيقاع الظلم عليهم أو استغلال حاجتهم، لكي يتمكن من بناء المجتمع على الحب والود والتعاون. ولا يخرجوا عن ميزان العدالة.

واستنبط الباحث من تلك التعريفات على أن التسعير في الاقتصاد الإسلامي هو الربط بين البائع المشتري في تملك سلعة على وجه مشروع في عملية التسعير فينظم المعاملات بين الناس بإقامة شعائره و يحل ما أحل لهم و يحرم ما حرم عليهم. و بالعدل و منع عن الظلم.

ب. مبادئ التسعير الإسلامي

^{٢٢} دكتور محمد كمال عطية، نظرية المحاسبة المالية في الفكر الإسلامي الجزء الرابع أصول محاسبة التكاليف، (بقرص: مطابع المنار العربي، ١٩٨٧ م). ص: ١١٨.

^{٢٣} دكتور محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية قضايا اقتصادية معاصرة المجلد الأول، (جوهرة القدس: دار النفائس للنشر و التوزيع، ١٩٩٧ م). ص: ٣٦٥.

^{٢٤} الدكتور مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الجزء الأول، (الرياض: دار كنوز إشبيلية،

يقصد بالتسعير في المنهج الإسلامي بأنها أثمان السلع و الخدمات الطبية القابلة للتداول والانتفاع بها في حدود ما أحل الله سبحانه وتعالى والأصل أن التسعير يتم في ضوء قوى العرض و الطلب, وبمعرفة إرادة المتعاقدين طبقا للعقود الإسلامية ومنها: عقد البيع و عقد السلم و عقد الإجارة في ظل سوق إسلامية طاهرة نظيفة و خالية مما يخالف أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.

من أهم المبادئ لإسلامية التي تحكم لتسعير كما يلي^{٢٥} :

١. التراضى التام بين البائع و المشتري و أساس ذلك قول الله تبارك وتعالى :. و قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم : { وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا ، إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله } [رواه الخمسة إلا ابن ماجه, ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود]

٢. الأصل في التسعير السلعة هو البائع ثم بعد ذلك تتم عملية المساومة.

٣. لقد حرمت الشريعة الإسلامية مجموعة من البيوع نظرا لأنها لا تتفق مع العدل, منها :

أ. بيع النجش و البيع المزايمة

ب. تلقى التجار للركبان

ت. بيع الأخ على بيع أخيه

ث. بيعتين في بيعة واحدة.

ومن هنا شرع الإسلام التجارة و رغب فيها لمالها من آثار طيبة تعود على الفرد و المجتمع , وأمر التاجر بأن يراقب الله عز وجل في بيعه و شرائه , لأن التاجر ما هو إلا فرد

^{٢٥}. دكتور حسين حسين شحاتة, منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة تدخل الدولة في التسعير, (الجامعة

الأزهر خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية), ص: ٣.

من أفراد المجتمع وعضو من أعضائه , وعليه أن يخلص في عمله لله عز وجل , لأنه يؤدي خدمة جليلة للمجتمع الذي يعيش فيه عن طريق توفير السلع لمن يرغب فيها^{٢٦}.

ت. خصائص التسعير الإسلامي

سيطرت على الأدوات التي سبقت الإسلام النزعات العنصرية والجغرافية, فالنصرانية. فكل تعاليم الإسلام تعليمات ذات طابع دولي وإنساني, وحول الطبيعة الدولية المتفردة في الإسلام. لا بد لكل من يتعرض لقضايا القانون الدولي أو قضايا حقوق الإنسان أن يعالج قضية الحريات العامة, وحول قضية الحريات العامة في الإسلام و مقارنة بالنظم الوضعية.

ويوجد السعر في الكثير من نواحي حياة الأفراد, فالرسوم التي يدفعها الطالب ما هي إلا سعر للخدمة التعليمية التي يتلقاها في الجامعة, والإيجار الذي ندفعه للمؤجر فهو عبارة عن سعر الانتفاع بالبيت, والكشفية التي يدفعها المريض هي ثمن استقباله في العبادة الطبية. ولقد قدمت التسعير على انه " مقابلا ماديا يتم استبداله بسلعه أو خدمة وبذلك يعد طريقة كمية لقياس القيمة التي يضعها العملاء على عرض ما". او بعبارة أخرى او السعر عبارة عن القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة كما تتحدد في السوق أى أن السعر يمثل القيمة النقدية التي يكون المستهلك على استعداد لتحملها مقابل المنفعة التي يحصل عليها. وبشكل أوسع فالسعر يمثل مجموعة القيم التي يحصل عليها المستهلك نتيجة امتلاكه أو استخدامه للسلعة أو الخدمة^{٢٧}.

فيرى الباحث من الخصائص على أن التسعير العناصر الوحيد من عناصر الذي يحقق عائد لأن العناصر الأخرى تحتاج لتكاليف مع السعر بشكل جيد وتنظر على أنه هدف وغاية لا بد من الوصل إليها.

نظرية التسعير في الاقتصاد التقليدي

^{٢٦} د. ماهر حامد محمد الحولي , التسعير شروطه و حكمه دراسه فقهيه مقارنة, (غزة : بكلية الشريعة و القانون بالجامعة الإسلامية ٢٠٠٦م), ص : ١

^{٢٧} د. رشدي وأدي و أ. سالم أبو شوارب, السعر هدف أم أداة, (الجامعة الإسلامية غزة لكلية الشريعة و القانون ٢٠٠٦

أ. التعريف

قد عرض الباحث مما سبق تعريف التسعير لغة، والآن أراد الباحث أن يأتي بتعريف التسعير من جهة أخرى، و أما التسعير في النظام الاقتصادي التقليدي عرفها الباحثون بتعريفات متعددة كما عرفه فهيليف كوتلر (Philip Kotler) على أنه يعتبر مقايلا ماديا يتم استبدله بسلعة أو خدمة وبذلك يعد طريقة كمية لقياس القيمة التي يضعها العملاء على عرض ما²⁸. والآخر من الاقتصاديين يقولون بأن التسعير كان يحدد السعر عن طريق التفاوض بين البائع والمشتري فالبايع يطلب سعرا والمشتري يقترح سعرا أقل إلى أن يتم الاتفاق على سعر معين²⁹. والاقتصاد التقليدية يقوم على آلية السوق، أن هدف التسعير في الاقتصاد التقليدي هو وجود المنافع أو فيه القيمة المادية للرفاهية في الدنيا دون مراعاة الحلال في نيل السلعة.

وروح الشريعة تدعو المسلم إلى التزام التسعير من تلقاء نفسه لا بالإكراه في وقت الأزمات والمجاعة فقط، لأن التسعير يرفع الحرج ويكافح الغش ويجعل المعاملات تتم في يسر وسماحة نفس³⁰. و آدم سميث (Adam Smith) ان السعر يجب تقدير على تحليل قوة العرض والطلب و آلية السوق في تكوين الأسعار الطبيعية.

فيرى الباحث من تلك التعريفات على أن التسعير في نظام الاقتصاد التقليدي هو مفهوم سعر عادل تحدده الظروف المختلفة التي يلزم للحفاظ على النزاهة في سعر الصرف. طريق التفاوض بين البائع والمشتري فالبايع يطلب سعرا والمشتري يقترح سعرا أقل إلى أن يتم الاتفاق على سعر معين و سعر مقرر على آلية عادلة للمنافسة على أساس المعدلات الطبيعية والتحيز التي يحددها النظر الأولى .

ب. مبادئ التسعير التقليدي

لقد جاء اهتمام الفكر الاقتصادي بالتسعير نتيجة الاهتمام بموضوع تعظيم الأرباح Profit Maximization وقد تم التوصل إلى أن هذا الأمر يتحقق عندما تتساوى

28. Philip Kotler, Gary Armstrong, *Dasar-dasar Pemasaran*, (Jakarta, Prenhallindo, Cetakan Pertama, 1997), p. 340.

29. نفس المرجع، ص : ٣٤٢

30. عبد السميع المصرى، مقومات الاقتصاد الاسلامى، (القاهرة : مكتبة وهب جميع الحقوق محفوظة الطبعة الرابعة

١٩٩٠ م)، ص : ٩٢

الإيرادات الحدية Marginal Revenues مع التكاليف الحدية Marginal Cost و الدالة الحدية تقيس معدل التغير لذلك عندما تتساوى الإيرادات الحدية مع التكاليف الحدية يكون تغير في كل من الإيرادات و التكاليف متساويا وهذه نقطة التعادل التي يتحقق بعدها ربح أي الحجم الذي يأتي بعد حجم نقطة التعادل يمثل ربح أما ما مثل نقطة التعادل يمثل خسارة حيث التكاليف أعلى من الإيرادات. وذكر أن المنهج الاقتصادي التقليدي للتسعير يعتمد على الفراضات التالية^{٣١}:

١. أنه لا يمكن بيع عدد غير محدود من وحدات المنتج بنفس السعر حيث الافتراض هنا أنه في نقطة معينة سوق يتم تخفيض السعر لزيادة حجم المبيعات و التالي فإنه يتم تمثيل خط إجمالي الإيرادات بمنحنى بدلا من خط مستقيم حيث يبدأ هذا المنحنى من نقطة الأصل و يزداد بمعدل تناقص طبقا لزيادة حجم المبيعات و كلما انخفض السعر أكثر فإن الزيادة في إجمالي الإيرادات سوق تستمر في الهبوط.

٢. أن التكاليف لإنتاج وحدة إضافية من المنتج هي غير ثابتة و التالي فإن إجمالي التكاليف هو أقل من معدل الزيادة في إجمال الإيرادات فإن المنشأة سوق تزيد من أرباحها بإنتاج و بيع و وحدات أكثر من المنتج، وعند نقطة معينة فإن معدل الزيادة في إجمالي التكاليف سوق يعادل معدل الزيادة في إجمالي الإيرادات و عند تلك النقطة فإنه لا فائدة من الاستمرار بإنتاج و بيع وحدات أكثر حيث أن الربح لن يزيد ولن يؤثر.

لذلك سبب التسعير فان الاسعار لن يكون ممكنا إلا إذا كانت تعرف على وجه الدقة في الأعمال التجارية والجماعات والتلاعب في نتيجة ذلك الثمن. عدم وجود هذا الشرط ، وليس من سبب يمكن أن تستخدم لتحديد الأسعار. لذلك ، لا يمكن القول بأن شخصا ما لا يعمل كما عرض لأن لا يعني أي شيء ، أولن تكون نزهة العدل. ويبدو أن الأسعار إلا إذا كان من المستحسن صاحب مخزون البضائع أو وسيط في المنطقة في محاولة رفع الاسعار. إذا كانت جميع احتياجات استيراد توريد الملعب ، ويخشى أن

^{٣١}د. رشدي وأدي و أ. سالم أبو شوارب، السعر هدف أم أداة، (الجامعة الإسلامية غزة لكلية الشريعة و القانون ٢٠٠٦

أسعار الواردات توقف النشاط. ولذلك ، فمن الأفضل عدم تحديد الأسعار ، إلا أن الزيادة السكانية لتوريد السلع إلى حاجة ، وذلك أن كلا من المفيد بينهما و تقييد الواردات ، فإنه يمكن توقع زيادة العرض وانخفاض الأسعار.^{٣٢}

ت. خصائص التسعير التقليدي

تعني هذه السياسة التسعيرية فرض سعر محدد قد يكون مرتفعا أو منخفضا ولا يتغير بتغير الظروف مما يجعله يثبت في أذهان المستهلكية لأنهم اعتادوا على شراء هذه السلعة بهذا السعر لفترة زمنية طويلة، ولكن يمكن تغير السعر التقليدي إلى سعر تقليدي جديد إذا فرضت الظروف الاقتصادية ذلك، فأسعر الكبريت والزيت، معروفة لأنها تثبت لفترات طويلة. وبعض المستهلكية ينظرون إلى السلعة وهناك العديد من السلع التي تشتري لأنها تدل على رمز معين أو مكانة إجتماعية معينة.^{٣٣}

قد تهدف سياسة السعري إلى إشباع حاجات ورغبات مختلفة ومقابلة إمكانات وتوقعات مختلفة لمجموعات متعددة من المستهلكين في الأسواق المستهدفة . كما أن الأسعار يجب أن تكون متوافقة مع مستويات الأسعار السائدة أو القنوات التوزيعية المستخدمة. إن التفاوت في أسعار البيع يمكن أن يبرر قانونيا إذا حققت بعض الوفورات في التكلفة إذا تم تنفيذها من قبل المنافسين بشرعية قانونية أو إذا لم تؤد إلى تحطيم أسس المنافسة الشريفة بين كافة المتعاملين بها في الأسواق المستهدفة.^{٣٤}

إذن الإستنباط من هذه هي السعر حسب هو قيام الشركة ببيع منتجا ما بسعرين أو أكثر مختلفين بالرغم من كون تكلفتهم لا تشكل فرقا مميذا.

وجه التساوي والإختلاف بين نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي

بعد أن عرض الباحث عن نظرية التسعير في الاقتصاد الاسلامي و التقليدي بينهما وجه التساوي و الاختلاف، ولذلك سيقارن الباحث بينهما فيما يأتي :

^{٣٢} أ.أ. إسلاح ، المرجع السابق ، ص: ١١٤-١١٨

^{٣٣} رشدي وادي و سليم أبو شواي ، المرجع السابق، ص : ٣٦

^{٣٤} فهليف كوتلير و غري أرمتنخ، المرجع السابق، ص: ٣٤٢

أ. وجه التساوي

١. في تعريف التسعير

كان تعريف التسعير عند الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي لا يختلف كثيرا بل أنهما يريان بأن التسعير هو تقدير السعر بين العاملين الاقتصادي على أساس التراضي أو اتفاق إرادتين على احداث لعمل في التسعير باعتماد على تعين شرط التسعير على نفسها مع تعيين الحد على أن التسعير لايعارض الحكم الذي شرع الشارع, و التسعير في هذا الحال يكون وسيلة في تنظيم الحياة الفردية و الاجتماعية.

٢. في مبادئ التسعير

ومن المعروف أن التسعير هو ضوابط لمعاملات الناس وبه عمل يؤدي إلى اشباع حاجات الناس ولذلك لابد لتسعير مؤسسا على التراضي بين المشتري و البائع دون إكراه ولا إجبار بينهما.

٣. خصائص التسعير

لا يجد الباحث تسوية بينهما من الخصائص التسعير في الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد التقليدي

٤. في شروط التسعير

والشروط الذي وحب على استيفائه هي وجود إرادة بين الطلب و العرض في تنفيذ التسعير ثم الاعتبار أو الأهمية .

٥. آلية التسعير

ليس فيه تسوية آلية من التسعير الإسلامي و التقليدي

ب. وجه الاختلاف

١. في تعريف التسعير

ليس فيه الفرق بين هذين مذهبين في تعريف التسعير إلا في المرجع الأسس و كان المرجع للاقتصاد التقليدي هو يهتم بموضوع تنظيم الأرباح و حكم القنون المستعمل في تلك الزمان بخلاف على أن الأسس التسعير الاسلامى هو من استنباط من القرآن و السنة.
٢. في مبادئ التسعي.

فيعتبر على أن الحلال و العدالة هي المبدأ الأساسي في التسعير على منهج الاقتصاد الإسلامي , بخلاف المبدأ الأساسي في التسعير على منهج الاقتصاد التقليدي وهو السلعة و السعر و كان في هذا المنهج مبني على إرادة العاقد و الرضا بينهما من غير أن يهتم هل السلعة من الحلال أو الحرام.

وكان التسعير في الإسلام نوع من التصرفات فهو يوشك إلتما بين الإنسان وربه فمن يلتزم الله و من يتعاقد مع الله.

ومن المبدأ الذي لا يوجد في التسعير على منهج الاقتصاد الإسلامي هو الأساس الفردية الفرد الذي لا حدد في اشباع الحاجات.
٣. خصائص التسعير

التسعير الإسلامي يجعل سليم من عملية و المعاملة ولا يحتاج إلى الغش و الغرر و الربا. و أما من التقليدي يحتاج على قيام الشركة ببيع منتجا ما بسعيرين أو أكثر مختلفين بالرغم من كون تكلفتها لا تشكل فرقا مميذا
٤. في شروط التسعير

يجد الباحث فرق في شروط التسعير من هذين مذهبين أن الاقتصاد الإسلامي لا يقبل الربا و كل شرط لا يقتضية و لا يلائمة و فيه منفعة لأحد بين عرض و الطلب عليه و الاقتصاد التقليدى وضع اعلى اسعار.
٥. في آلية التسعير

آلية التسعير التقليدي و الإسلامي بينهما وجه الاختلاف , ومما في التسعير الإسلامي على الوجه المعروف من غير الظلم و إلزام بالعدل و هذا من التسعير الواجب من التسعير في الأعمال و أما التسعير في الأموال إذا احتاج الناس إلى سلاح للجهد وآلات. والتسعير التقليدي يحتاج إلى الغرر و الميسر ولا يحتاج إلى العادلة في المعاملة بين الناس.

ت. تحليل البحث

من تحليل الباحث بهذا البحث البسيط وجد الباحث وجه التساوي و الاختلاف , لكن أراد الباحث هنا فقط أن يحلل وجه الاختلاف من هذين مذهبين. ورأى الباحث عن اختلافهما بسبب وجود اختلاف تعين هدف الحياة بعملية التسعير, عند الاقتصاد الإسلامي أن التسعير هنا ضوابط و نظام الحياة في تملك السلعة لأن يكون حياة الناس سعيدة في الدنيا بإنجاز حاجاتهم وسعيدة في الآخرة بحسن عملهم في الدنيا. وأما الاقتصاد التقليدي بتعيين هدفه إلى إشباع الحاجة المادية بنيل الربح العظيم و منافع المالية الكثيرة.

وقام الباحث في هذه المسئلة لأن يعمل التسعير من غير أن يعارض النظام إما من نظام الوطني أو نظام الله. فالتسعير يكون نظاما لإشباع حاجات الناس الروحية و المادية المشروعة إبتغاء المحافظة على حياته و على سلامة جميع أعضاء جسمها و على قوة روحه و صفاء ذهنه و نقاء قلبه و طهارة نفسه و استقامة فكره و سلوكه و صحة عقيدته و زيادة إنتاجيته ماديا و معنويا حتى يسعد في حياته الأولى و الثانية.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا عن هدانا الله عز وجل , والصلاة والسلام على النبي الخاتم الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك, وعلى آله و صحبه و من اهتدى بهداه و اتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد , وبعد أن يحلل الباحث عن نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي فيعرض عليه نتائج بحثه و سيكون هذه النتائج موقف الباحث عن بحثه.

أ. نتائج البحث

هدف الباحث على الأمرين في تحقيق نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي وهي مبادئ التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي ثم يأتي بعد ذلك مقارنة بينهما. وبعد أن بحث الباحث عميقا وحلله دقيقا حصل الباحث نتيجة بحثه على :

١. نظرية التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي

إن التسعير القيمة التي يشيخ البيع عليها في الأسواق وقول آخر أيضا بأنه إلزام بالعدل و منع عن الظلم. أن التسعير هو تحديد السعر الذي تلتقي عنده عروض البيع و طلبات الشراء، بحيث يتم عنده تداول أكبر عدد ممكن من الأسهم، وذلك عند بدء التعامل على سهم معين، ليتم تدوينه على لوحة الأسعار بدون الظلم. و الربط بين البائع المشتري في تملك سلعة على وجه مشروع في عملية التسعير فينظم المعاملات بين الناس بإقامة شعائره و يحل ما أحل لهم و يحرم ما حرم عليهم. و بالعدل و منع عن الظلم

مبادئ التسعير في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد التقليدي. و من المعروف أن التسعير هو ضوابط لمعاملات الناس و به عمل يؤدي إلى اشباع حاجات الناس و لذلك لا بد لتسعير مؤسسا على التراضي بين المشتري و البائع دون إكراه و لا إجبار بينهما، فإذا قلت سلعة ما و ارتفع ثمنها و زاد بذلك ربح التجار فيها أقبل الناس على تلك السلعة ينتجونها و يتاجرون فيها بحيث ينتج عن ذلك زيادة المعروض فينخفض ثمنها. و التسعير في الإسلام نوع من التصرفات الذي يوشك إلتراما بين الإنسان و ربه فمن يلتزم يلتزم لله و من يتعاقد يتعاقد مع الله.

فمبادئ التسعير في الاقتصاد التقليدي و هو السلعة و السعر و كان المنهج مبني على إرادة العاقد و الرضا بينهما من غير أن يهتم هل السلعة من الحلال أو الحرام.

٢. وجه التساوي و الاختلاف بين التسعير في نظر الاقتصاد الإسلامي و التقليدي

و نتيجة مقارنة البحث بين هذين مذهبين في نظرية التسعير هو بأنهما لا يختلف كثيرا إما من التعريف أو المبادئ أو الأركان أو الشروط إلا في الأمور الآتي :

- أ. التسعير في الاقتصاد الإسلامي أسس على التقوى وما دونه في الاقتصاد التقليدي.
- ب. التسعير كالمعاملات في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بالمعاملات بين الناس وخالقه و هذا الترتيب لا يوجد في الاقتصاد التقليدي.
- ت. ظل التسعير يستعمل عقد الربوي في الاقتصاد التقليدي, كما استعمل كثيرا في التسعير التقيي و التسعير الخارجية.
- ث. ان التسعير في الاقتصاد التقليدي يتوقف على مقتضى الاقتصادات العامة بدون النظر إلى الحلال و الحرام لأن العامة منه تناول الأرباح و المنافع أو فيه القيمة المادية العظيمة.
- ب. التوصية

فاعترف الباحث نفسه أن بحثه لم يبلغ إلى غاية الكمال و مستوى العلمي عند العالم و الناظر. وإنما هو بحث بسيط فيه نقائص فيحتاج إلى الإصلاح و الاقتراح و الإيحاء من عند القراء إلى ما هو أحسن و أكمل بما قد وصل إليه الباحث الآن, و من ثم أراد الباحث بإتمام هذه كلها لأن :

١. هذا البحث بحث نظري يحتاج إلى البيان أوسع من الذي قد بين الباحث و بأن قد اعترف الباحث أنه لم يأتي ببيان مبادئ التسعير تفصيليا للقراء أن يوسع و يحسن بأكمل و أحسن مما الذي سبق عليه من بيان الباحث.

٢. الهدف الأساسي من هذا البحث توضيح للقارئ المسلمين خاصة و غيرهم عامة في تفريق التسعير بين الاقتصاد الإسلامي و التقليدي لئلا ينحرفوا عن الشريعة في المعاملات المالية.

ولا ينكر الباحث أنه من جنس الإنسان و الإنسان محل الخطأ و النسيان فاستفح من سماحة الصدور الباحث إذا وجد القارئ النقائص و الأخطأت. و الله جلت قدرته من وراء القصد و الهدي إلى سواء السبيل, وهو نعم المولى و نعم النصير و له الحمد في الأولى و الآخرة. ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على

الذين من قبلنا ربنا ولا تحمل مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر البحث

مصادر البحث باللغة العربية

القرآن الكريم

أبو جيب، سعدي. القاموس الفقهي لغة و اصطلاحا. دمشق سورية : دار الفكر بدمشق
٢٠٠٣ م.

الجنيدل، حمد بن عبد الرحمن. مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني.
الرياض: شركة العبيكان، ١٤٠٦ هـ.

الخطيب، محمد بن ابراهيم. من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى. الرياض: حقوق
الطبعة المحفوظة للمؤلف، ١٤٠٩ هـ.

الأشقر، دكتور محمد سليمان. بحوث فقهية قضايا اقتصادية معاصرة المجلد الاول. جوهرة
القدس : دار النفائس للنشر والتوزيع ١٩٩٧ م.

الأشوح، زينب صالح. الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، الطبعة
الأولى. ١٩٩٧ م

البعلي، عبد الحميد محمود . أصول الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى. دار الداوي للنشر
والتوزيع، ٢٠٠٠ م.

النجار، مصحح عبد الحي. تأصيل الاقتصاد الاسلامي. الرياض: مكتب الرشاد، ٢٠٠٣ م.
القرضاوي، يوسف. الحلال و الحرام في الاسلام، الطبعة السادسة عشرة. جميع الحقوق
محفوظة، ١٩٨٥ م.

الشرباصي، أحمد. المعجم الاقتصادي الاسلامي. بيرت: دار الجيل، ١٩٨١ م.

- المصري, رفيق يونس. أصول الاقتصاد الاسلامي, الطبعة الثالثة. بيروت: الدار الشامية, ١٩٩٩ م.
- المصري, عبد السميع. مقومات الاقتصاد الاسلامي. القاهرة : مكتبة وهب جميع الحقوق محفوظة الطبعة الرابعة, ١٩٩٠ م.
- شوارب, سالم أبو. السعر هدف أم أداة. الجامعة الإسلامية غزة لكلية الشريعة و القانون, ٢٠٠٦ م.
- حجر العسقلاني, الحافظ بن. بلوغ المرام من أدلة الأحكام, سماراع إندونيسيا: طه فوترا, دون السنة.
- جمعة, علي. موسوعة فتاوى لإمام بن تيمية في المعاملات و أحكام المال, المجلد الثاني. القاهرة: دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة, ٢٠٠٥ م.
- سري, حسن. الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأهداف و خصائص. مركز الاسكندرية للكتاب, ١٩٩٨ م.
- سعودي, محمود أبو. خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي. بيروت: دون السنة.
- عبده, عيسي. الاقتصاد الإسلامي مدخل و منهج, الكتاب الأول. دار الاعتصام, دون السنة.
- عبد الرحمن البسام, عبد الله بن. توضيح الأحكام من بلوغ المرام, الجزء الثالث. بيروت لبنان: مؤسسة الخدمات الطباعية, ١٩٩٧ م.
- لويس, أبو. المنجد في اللغة و أعلام. بيروت: مكتبة الشرقية, ١٩٨٦ م.
- منصور حسن. الدين الإسلامي , الجزء الأول . دار السلام فونوركو : الطبعة والنشر, دون السنة.
- عناية, غازي. موسوعة الاقتصاد الاسلامي الخصائص العامة. عمان: حقوق الطبعة المحفوظة للناشر, ٢٠٠٢ م.

عطية, دكتور محمد كمال. نظرية المحاسبة المالية في الفكر الإسلامي الجزء الرابع أصول محاسبة التكاليف. بقرص : مطابع المنار العربي, ١٩٨٧ م.

محمد, يوسف كمال. كيف نفكر استراتيجيا علي أسس الاقتصاد الإسلامي, الجزء الثاني. دار التوزيع و النشر الإسلامية, دون السنة.

محمد سليمان, مبارك بن سليمان. الأحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة, الجزء الأول. الرياض: دار كنوز إشبيليا, ٢٠٠٥ م.

محمد الحولي, ماهر حامد. التسعير شروطه و حكمه دراسته فقهيه مقارنة. غزة : بكلية الشريعة و القانون بالجامعة الإسلامية, ٢٠٠٦ م.
مصادر البحث باللغة الإندونيسي

Albari, Muhammad Dahlan Ya'qub. *Kamus Ilmiah Populer*. Surabaya: PT. Ariloka, 2001.

Anto, Hendrie. *Pengantar Ekonomi Mikro Islam*. Cetakan pertama. Yogyakarta: Ekonisia Fakultas Ekonomi UII, 2003.

Arikunto, Suharsimi. *Prosedur Penelitian*. Jakarta: PT. Rineka Cipta, 2002.

Azwar, S. *Metode Penelitian*. Jakarta: PT. Pustaka Pelajar, 2001.

Bisri, Adib. *Kamus Indonesia – Arab Arab – Indonesia*, Cetakan pertama, Surabaya: Pustaka Progressif, 1999

Haroen, Nasrun. *Fiqh Muamalah*. Cetakan kedua, Jakarta: Gaya Media Pratama, 2007.

Islahi, A.A. *Konsep Ekonomi Ibnu Taimiyah*. Cetakan pertama, Surabaya: PT. Bina Ilmu, 1997.

Kotler, Philip. *Dasar-dasar Pemasaran*. Cetakan pertama, Jakarta: PT. Prenhallindo, 1997.

Nata, Abudinata. *Metodologi Studi Islam*. Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2008.

Sugiono, Joko. *Metode Penelitian Dalam Teori dan Praktek*. Cetakan ketiga, Jakarta: PT. Rineka Cipta, 1999.

Sujono, Nana. *Tuntunan Penyusunan Karya Ilmiah*. Jakarta: PT. Sinar Baru Akginisindo, 1999.

Sukirno, Sadono. *Pengantar Teori Mikro Ekonomi*. Cetakan kedua, Jakarta: PT. Raja Grafindo, 1997.

[http://www. Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com) – Drhuhush@hotmail.com

<http://www.fiqhforum.com/articles>.

<http://www.msi-iii.net>.